**لماذا لا نقتدي بولاية كاليفورنيا؟**

اللواء د. أمين عاطف صليبا.

سؤال أطرحه على القراء وكل المعنيين بالأزمة الاقتصادية التي يمر بها لبنان،وهذا أمر ليس بخافٍ عن رجال المال والمصارف والأقتصاد،حيث يعلم كل هؤلاء مدى تراجع كتلة التبادل النقدي في لبنان،سيما وأنه وفق التقارير الرسمية،أن حجم الشيكات المرتجعة خلال 9 أشهر من جراء التبادل التجاري بلغت قيمتها (مليار و220 مليون دولار) بارتفاع بلغ 6,72% عن السنة الماضية [لطفاً مراجعة تقرير بهذا الخصوص نشرته جريدة الأوريون لو جور بتاريخ 29\10\2016 ص 8].هذه المؤشرات السلبية تدفع كل القيمين على الوضع المالي والاقتصادي في لبنان الى السعي لإجتراح حلول قد لا توقف هذا النزف الاقتصادي،وما يستتبعه من جمود في الدورة المالية،لكنه قد يساهم في الحد من هذا التراجع والانهيار،بحيث تصبح كل الحلول التي يؤكد عليها مصرف لبنان،والهادفة الى دعم الأقتصاد اللبناني،عرضة للفشل.من هنا طرحت سؤال هذه المقالة،"لماذا لا نقتدي بولاية كاليفورنيا"،التي ووفق مقالة نشرت في جريدة الفيغارو بتاريخ 30\10\2016 (ص8) حيث تشير تلك المقالة، الى ان ولاية كاليفورنيا قد شرّعت زراعة القنب الهندي ( كي لا تصيبنا الوهلة اذا قلنا زراعة الحشيشة) لكن من أجل الاستعمال الطبي،ومن دون الغوص في تفاصيل حسنات هذه المادة على الصحة،والواردة في تلك المقالة،رأيت من الأفضل أن انقل للقارىء ما هي المنافع التي حققتها كاليفورنيا من جراء هذا السماح القانوني لزراعة القنب،إذ يقول الخبراء في هذا المجال أن كاليفورنيا ستجني أرباحاً تصل الى 6 مليار دولار من اليوم ولغاية 4 سنوات قادمة، والرقم سيكون في تصاعد دائم،كما يضيف التقرير أن اسعار الأراضي في المنطقة المحددة لزراعة القنب في كاليفورنيا،قد ارتفعت ثلاث وحتى أربع مرات عن سعرها الأساسي،وقد جنت البلدية المعنية في المنطقة رسوماً بملايين الدولارت على حركة البيوعات،كما ان السلطات المحلية فرضت على المستثمرين في هذا المجال وجوب توظيف 20 % من الموظفين المحليين لتشغيل مؤسساتهم. الى ما هنالك من تعداد لمنافع استعمال هذه المادة،حيث يضيق المجال لذكرها في هذه الزاوية. لكن ما يهم هو لماذا لا يسارع المشرع اللبناني الى تشريع زراعة هذه النبته،وإيكال أمر ادارتها الى مؤسسة عامة – من بين المؤسسات التي لا تعمل وما أكثرها في المجال الزراعي – وذلك بالتعاون مع بلديات منطقة البقاع،وجعل انتاجها تحت اشراف الدولة والعمل على تصديره الى الدول التي شرًعت استعمال هذه المادة،وللذين لا يعلمون ان الحشيشة التي تزرع في منطقة البقاع،هي من أفضل الأنواع في العالم،ويمكن للدول أن تتعاقد مع لبنان من أجل تصدير هذه النوعية ذات الجودة العالية. طرحي هذا قد سبقني عليه بعض السياسين في لبنان،وقد انقسمت الآراء حينها حول الأخذ بهذا الطرح أو رفضه. أنا أود ان اكون واضحاً،بحيث لا يكون السماح للناس،بل يكون لمصلجة الدولة، وتحت اشرافها،علًنا بذلك نؤمن موارد لخزينة الدولة،شبه المفلسة،والتي لا يرحمها أهل السياسة من كثرة تحميلها أرقاماً لا قدرة لها على تحملّها،والأنكى من كل ذلك،أن روائح الصفقات وهدر المال العام تفوح من ثنايا تلك الصفقات. طرحي أضعه بتصرف كل المخلصين في هذا البلد،لأنه لا بدّ من التفتيش عن مصادر جديدة لدعم الخزينة ولتأمين فرص عمل للجيل الصاعد،كي لا ندفعه للهجرة القسرية،التي لا بدّ من أن يلجأ اليها لتأمين لقمة العيش. راجياً في الختام ان تكون النظرة الى هذا الطرح،بموضوعية، ولا ضير من وضعها قيد المناقشة للوصول الى تفاهم حولها،كون مثل هذا العمل، لا بدّ من أن يرفد خزينة الدولة بأرقام تحد من انهيار المالية العامة في الدولة.